العازمي يطالب باستئناف الجلسات وتفعيل دور مجلس الأمة في أزمة «كورونا»

رياض عواد

أكد النائب حمدان العازمي أهمية قيام مجلس الأمة بدور هام في الأزمة الحالية الخاصة بانتشار فيروس كورونا، مشيرًا إلى ضرورة أن يكون المجلس في حالة انعقاد دائم بدلًا من إلغاء الجلسات.

وطالب العازمي، في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، بضرورة استئناف الجلسات ووضع الخلافات جانبًا وتقديم المقترحات لكي يكون للمجلس دور فعال في هذه الأزمة، والنواب على علم أيضًا بإجراءات الحكومة في التعامل مع هذا المرض.

وطالب العازمي أيضًا بتمديد إيقاف الدراسة في المدارس والجامعات لتوفير الحماية للطلبة والتلاميذ من فيروس (كورونا)، مؤكدًا أن قرار عودة الدراسة سيكون من أخطر القرارات إن تم.

وقال إن توزيع المعقمات والكمامات على المدارس كلها إجراءات غير كافية في ظل عدم إيجاد علاج لهذا الفيروس حتى الآن متسائلًا "كم هي نسبة التزام الطلبة الأطفال بتعليمات هذا المرض"؟

حمدان العازمي

ولفت العازمي إلى ضرورة تفعيل دور تلفزيون الكويت لبث حلقات دراسية واستخدام المنصات التعليمية واستمرار تعطيل المدارس لحين انتهاء هذه الأزمة.

وأشار العازمي أيضًا إلى ضرورة استحداث مراكز طبية في الجهات الحكومية كافة وأخذ عينات يومية من الموظفين كافة للتأكد وللحفاظ على سلامتهم.

وتوجه العازمي بالشكر لكل من ساهم بالدفاع عن الكويت في مواجهة هذا المرض باعتباره واجبًا وطنيًا، مشيرًا إلى أن الجميع له يد وساهم في الحفاظ على الكويت من مرض (كورونا) سواء كويتيون أو (بدون) أو وافدون.

وقال إن سمو الأمير كرم الأطباء العاملين في هذا الأمر بأكملهم ومن ضمنهم الدكاترة (البدون) لكن الأمر الغريب هنا هو أن الأطباء (البدون) لم يصرفوا رواتبهم منذ شهرين كما تم إيقاف التموين عنهم، مشيرًا إلى أن (البدون) لا يستحقون حصول ذلك معهم خاصة وأن الكويت بلد الإنسانية.

ومن جانب آخر طالب العازمي بضرورة إلغاء الحجر المنزلي حتى إن كان أمرًا متعارفًا عليه دوليًا أو حتى من ضمن إجراءات منظمة الصحة العالمية وذلك لصعوبة تطبيقه على المرضى في الكويت في ظل الواسطات والمجاملات

فهاد للعقيل: المقيم بصورة غير قانونية.. هل يخالف قانون الإقامة؟ وما العقوبة؟

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة دولة للشؤون الاقتصادية بالوكالة مريم العقيل، بشأن التقرير الدوري الثالث المقدم من الحكومة إلى مجلس حقوق الإنسان.ونص السؤال على ما يلي:

في ضوء التقرير الدوري الثالث المقدم من الحكومة إلى مجلس حقوق الإنسان لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان في الكويت، ومدى الالتزام بتنفيذ التوصيات والتعهدات التي قطعتها الحكومة على نفسها بتسويتها وتحسين مؤشراتها في ملف حقوق الإنسان في تاريخ 30 يناير 2020 الذي تولت تقديمه وزيرة الدولة لشؤون الاقتصادية مريم العقيل وفريقها الفني.

وعلى ضوء التقرير الدوري المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على أشكال التمييز العنصري المنشور في جريدة القبس يوم 26 يناير 2020 صفحة 3، والذي جاء في التقرير توصيف محدد لغير محددي الجنسية (البدون) من الذين لا يحملون الجنسية الكويتية ولا تقر دولة بانتمائهم لها، حيث ذكر ما نصه أن «المقيمين بصورة غير قانونية الذين دخلوا الكويت بصورة غير مشروعة وأخفوا مستنداتهم الأصلية بغية الاستقرار في الكويت والتمتع بكافة الخدمات والحصول على الجنسية الكويتية»، و«فئة من الأفراد نزحوا هم أو أصولهم من عدة دول وقاموا بإخفاء جنسياتهم الأصلية أملا باكتساب الجنسية الكويتية».

عبدالله فهاد

وفي تقرير القضاء على أشكال التمييز ما نصه أن «المقيمين بصورة غير قانونية هو من دخل البلاد بصورة غير مشروعة وأخفى مستندات جنسيته للحصول على جنسيتها».لذا أطلب إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما السند القانوني الذي اعتمد عليه التقرير في تحديد وصف البدون بمقيمين بصورة غير قانونية؟

2 – هل يعني توصيف البدون كمقيمين بصورة غير قانونية أنهم مخالفون للمرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب وفقا لهذا التصنيف والتسمية؟

–3 هل انطباق هذا التوصيف على البدون يعني استحقاقهم للعقوبة حيث إن مخالفة قانون الإقامة جريمة يستوجب عقوبة حدد القانون جزاءات واضحة لها منها السجن والغرامة والإبعاد فهل تنطبق عليهم؟ وهل تملك الجهات المعنية في الدولة تنفيذ العقوبات الواردة نصا في القانون؟ وما التعليقات التي أوردتها الدول وممثلو الحكومات والمجتمع المدني على التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان؟ وما مدى جدية التزام الجهات المعنية في الدولة بالملاحظات والتعليقات الواردة؟

–4 ما التعهدات التي سبق أن قطعتها الحكومة على نفسها في تقارير الاستعراض السابقة وأوفت بها؟ وما التعهدات والتوصيات التي أخلت بالالتزام بها؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الوثائق والتقارير المقدمة والتعليقات الواردة علي التقرير والتعهدات وجميع الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها في تقارير الاستعراض السابقة

السبيعي يسأل عن التعيينات في «الكويتية» منذ 2017

الحميدي السبيعي

وجه النائب الحميدي السبيعي سؤالاً إلى وزير المالية براك الشيتان، عن التعيينات التي تمت في شركة الخطوط الجوية الكويتية منذ شهر يناير 2017 سواء كانوا كويتيين أو غير كويتيين ومؤهلاتهم العلمية. وطلب النائب في سؤاله تزويده بالآتي:

–1 السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية وشهاداته المدرسية.

–2 كشف بالتعيينات التي أجريت في شركة الخطوط الجوية الكويتية منذ شهر يناير 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال سواء كانوا كويتيين أو غير كويتيين ومؤهلاتهم العلمية وتخصص كل منهم حسب شهادته ومكان التعيين ومسماه الوظيفي ومقدار ما يتقاضاه سواء كان راتباً أو بونص أو مكافأة.

–3 لوحظ أن هناك العديد ممن يشغلون وظائف إشرافية في شركة الخطوط الجوية الكويتية مثل مدير لا يحملون شهادات جامعية فأغلبهم يحملون الشهادة الثانوية أو الدبلوم، فهل تسمح اللوائح والنظم الأساسية للشركة بذلك؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بتلك اللوائح والنظم، وإذا استثنوا من تلك الشروط يرجى تزويدي بأسباب ذلك الاستثناء ومن استثنوا وقرار تعيينهم.

–4 لوحظ أن هناك تعيينات أجريت في الشركة على منصب مدير فهل كان هناك إعلان لشغل تلك المناصب ولجان مقابلات ومفاضلة بين المتقدمين؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، وإذا لم يكن هناك إعلان وأجري التعيين بطريقة مباشرة فيرجى إفادتي بالسبب، مع تزويدي بقرار التعيين ومن عين مباشرة من دون إعلان منذ شهر يناير 2017 حتى تاريخ هذا السؤال

عاشور يسأل وزير المالية عن أسباب شراء طائرات «إيرباص»

وجه النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزير المالية براك الشيتان عن أسباب شراء طائرات إيرباص من طراز (now33–800) ، وجاء في نص السؤال: نقلت الصحف المحلية والعالمية ومنها (الغارديان) خبرا مفاده فرض غرامة مقدارها 3 مليارات دولار على شركة (ايرباص) ، كما نقلت الاخبار ان الدول التي تلقى المسؤولون فيها الرشاوى هي ماليزيا وسريلانكا وإندونيسيا وتايوان وغانا خلال الفترة من 2011 حتى 2015 ، وأن هناك تحقيقا وبحثا حول دول أخرى مثل الصين واليابان وتركيا والكويت ووجود شبكة لدفع الرشاوى.وفي فبراير عام 2014 وقعت شركة الخطوط الجوية الكويتية عقدا مع شركة (ايرباص) لشراء 25 طائرة من طراز (إي350) ، طراز (إي 320 نيو) والتي سلمت في عام 2019 ، وفي أكتوبر 2018 أبرمت الشركة اتفاقية جديدة لشراء 8 طائرات جديدة من شركة (ايرباص) من طراز now33–800 متوسطة الى بعيدة المدى.لذا يرجى إفادتي بالآتي:

1 – ما الشركات على مستوى العالم التي اشترت طائرة من طراز ow33–800 ؟

وما أسباب شراء الشركة للطائرات ؟

2 – لماذا لم تشتر طائرة ذات بدن عريض من شركة (ايرباص) من طراز 350 سواء كان 800 او 900 او 1000 خصوصا ان الطائرة تعد الأعلى مبيعا على مستوى العالم ؟

3 – متى أبرم العقد والاتفاقية المذكوران أعلاه ؟ وكم يبلغ عدد الطائرات التي اشتريت؟ وما تاريخ التسليم مع ذكر الأطراف الموقعين وقيمة العقد وكيفية السداد